العبد وقال امام الحرمين وابو الحسين البصري والحكماء ان افعال العباد
واقعة بقدرة خلقها الله تعالى في العبد فان الله تعالى يوجد في العبد القدرة والارادة
ثم تلك القدرة توجبان وجود المقدور وقال الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني
المؤثر في الفعل مجموع قدرة الله تعالى وقدرة العبد وقال جمهور المعتزلة العبد يوجد
فعله باختياره لا على نعت الايجاب ومنع قول المعتزلة بوجوه الاول ان ترك الفعل
من العبد ان امتنع حال الفعل كان العبد مجبرا فلا يكون الفعل باختياره وان
لم يمتنع ترك الفعل من العبد احتاج فعله الى مرجح موجب لامتناع ترجيح احد طرفي
الممكن لا لمرجح ولا يكون ذلك الموجب من العبد لانه لو كان من العبد يعود التقسيم
فيه ولا يتسلسل بل ينتهي لا محالة الى مرجح موجب لا يكون من فعله ويلزم الجبر وقيل
المعتزلة يقولون معنى الاختيار استواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها ووجوب
وقوع احدهما بحسب الارادة فمتى حصل المرجح وهو الارادة وجب الفعل ومتى لم يحصل امتنع
وذلك غير مناف لاستواء الطرفين بالقياس الى القدرة وحدها وح ان امتنع ترك
الفعل من العبد عند الارادة لم يلزم الجبر وعدم الاختيار وانما يلزم ذلك لو كان
امتناع ترك الفعل بغير الارادة واما اذا كان بالارادة فلا اجيب بان هذا الذي ذكر
عن المعتزلة قول ابي الحسين البصري ليس قول ساير المعتزلة والكلام في ابطال
قول ساير المعتزلة لا في ابطال قول ابي الحسين الثاني لو كان العبد موجدا للفعل
باختياره لكان عالما بتفاصيله اذ لو جاز الايجاد بالاختيار من غير العلم بطل دليل

اثباع

اثبات عالمية الله تعالى ولان القصد الكلي لا يكفي في حصول الجزئي لان نسبة الكلي الى
جميع الجزئيات على السواء فليس حصول بعضها اولى من حصول بعض آخر فيجب
ان يتحقق قصد جزئي والقصد الجزئي مشروط بالعلم الجزئي فثبت انه لو كان موجدا
لفعله باختياره لكان عالما بتفاصيله فيكون العبد محيطا بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة
وعدد احيازه السكنات واللازم باطل فان الفاعل للحركة البطيئة قد فعل
السكون في بعض الاحياز والحركة في بعضها مع انه لا شعور له بالسكون
ولا باحيازه قيل الايجاد لا يستلزم علم الموجد بالموجد فلا يلزم نفي عالمية الله تعالى
لان مثبتي العالمية لا يستدلون بالايجاد عليها بل باحكام الفعل واتقانه نعم
الايجاد مع القصد مستلزم للعلم لكن يكفي العلم الاجمالي والحركات الصادرة
عنا مع اقتران القصد بها تكون معلومة لنا على سبيل الاجمال اجيب
بان الجزئيات المفصلة الحاصلة بالفعل الصادر عن الفاعل بالقصد و
الاختيار وجب ان يتحقق بقصد جزئي والقصد الجزئي مشروط بالعلم الجزئي
فيلزم انه لو كان موجدا للفعل باختياره لكان عالما بتفاصيله لكن لهم ان يمنعوا
بطلان اللازم فان العبد عالم بتفاصيل افعاله لكن لم يبق العلم التفصيلي على
ذكره الثالث لو اختار العبد ونا قض مراده مراد الله تعالى بان اراد العبد
تسكين جسم واراد الله تحريكه فاما ان يقع مرادهما فيلزم جمع النقيضين او لم
يقع مراد واحد منهما فيلزم رفع النقيضين او يقع مراد احدهما دون الآخر

Copyright © King Saud University